واقع وآفاق تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر المدقع و الجوع في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدى سكان الجزائر

Promote gender equality and eradicate extreme poverty and hunger in the social dimension of sustainable development of the Algerian population .

بوحفص بوزيد
أ.د عبد الكريم فضيل
جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)

ملخص:

تعتبر التنمية المستدامة من أهم القضايا التي أثارت الاهتمام في القرنين العشرين والواحد والعشرين، فهي تعبر عن التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، وهي مبنية أيضا على ثلاثة ركائز اساسية متداخلة فيما بينها ، تنمية فعالة اقتصاديا ،عادلة اجتماعية ومستدامة بيئيا ، لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتحاول الاجابة على جزء من البند الاجتماعي للتنمية المستدامة ممثلا في معرفة مدى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و هدف القضاء على الجوع والفقر المدقع للسكان في الجزائر، تقاس هذه الأهداف بعدة مؤشرات من أهمها نسبة الإناث المتمدرسات في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي بالإضافة الى مؤشر آخر وهو نسبة الإناث في الوظائف خارج القطاع الزراعي ونسبة الاناث اللائي تلمن بالقراءة والكتابة بالنسبة الذكور، كما يقاس هذا الهدف ايضا بنسبة السكان الفقراء من إجمالي السكان ومدى انتشار سوء ونقص التغذية بينهم.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العمود الاقتصادي، السكان، نقص التغذية، المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة، الجوع، الفقر.

Abstract:

Sustainable development is the most important issue of the 20th and 21st centuries. It reflects development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. It has three pillars: economic, social and environmental. Economically efficient, socially equitable and environmentally sustainable.This paper examines part of the social pillar of sustainable development represented by gender equality (the empowerment of women) and eradicate extreme poverty and hunger in the Algerian population.

These goals of social pillar are measured by several indicators, including: the percentage of women in primary, secondary and higher education, in addition, another indicator is the proportion of females in jobs outside the agriculture sector and the proportion of females who are literate for males. This target is also measured by the percentage of the poor population in the total population and the prevalence of malnutrition among the population.

Keywords: sustainable development, economic pillar, population, undernourishment, gender equality, empowerment of women, hunger, poverty.

مقدمة:

ارتبطت حياة البشر بالأرض طيلة تاريخ تواجدهم عليها ، فالإنسان الأول كان يلتقط ما تشيعه الطبيعة ويأكل مباشرة ، لتحدث الثورة الأولى في حياته و هي اكتشاف الزراعة بحيث يقول المختصون في علم الإنسان أن أول من اكتشف الزراعة هي المرأة كونها كانت تقوم بتخزين الطعام الذي يلتقطه الرجال من البرية ، فاكتشفت أن البذور التي تسقط من هذا الطعام تنمو إذا ما اختلطت بالماء ومنها تم اكتشاف الخطوة الأولى من الزراعة والتي أحدثت نقلة نوعية

في حياة البشر حيث توفر الغذاء بكميات أكبر تكفي لتسيير دفة حياة عدد أكبر منهم، فارتفعت أعداد المواليد غير أن أعدد البشر لم تزد بشكل كبير كون الوفيات ضلت مرتفعة وهي من تقوم بعملية تخفيض معدلات النمو في غياب طرق الوقاية من الأمراض وعلاجها بشكل فعال ، كما أن الحروب والأوبئة ساهمت أيضا في بقاء معدلات النمو منخفضةً، غير أن مسار الحياة البشرية سرعان ما انقلب و أخذ منحى مغايرا بفضل الثورة الصناعية التي غيرت من مكانة الإنسان على كوكب الأرض وجعلته سيده بدون منازع. لقد أحدثت الثورة الصناعية خلخلة في التوازن الذي طبع الأرضبالإنسان من قبل ، وأصبح العالم قبلها ليس كالعالم بعدها فتخلص الإنسان بفضلها من القيود التي طبعت حياته قبل الثورة الصناعية فتحرر وأصبح أكثر انفتاحا وحبا في اكتشاف الجديد.

لقد لعبت الاكتشافات الجديدة دورا في نقل الحياة البشرية من حالة إلى حالة أخرى ، فالاكتشافات في مجال الصناعة والزراعة والصحة كلها ساهمت في تحسين حياة البشر الذين ازداد عددهم بشكل كبير مع نهاية القرن 18 ذلك أن المليار الأول في أعداد البشر لم يحقق سوى في بداية القرن 19 حيث بدأ معدل الوفيات في الانخفاض خاصة في دول أوروبا الغربية بسبب توفر الغذاء الكافي وذلك بفضل دخول المكننة في المجال الزراعي، كما أن الجانب الصحي تحسن أيضا بفعل التقدم الطبي سواء المتعلق بالتشخيص بالوسائل الجديدة أو المتعلق بالاكتشافات الكبيرة في مجال الأدوية واللقاحات الأمر الذي ساهم في انخفاض أعدادا الوفيات عموما ووفيات الأطفال الرضع بالخصوص.

هذا التراجع في معدلات الوفيات أدى إلى حدوث الانفجار الديمغرافي الذي يعبر عن الفارق الكبير بين معدل الولادات المرتفع ومعدل الوفيات المنخفض ، هذه الزيادة في أعداد البشر بدأت بالتسارع بحيث لم تشهد الأرض من قبل مثل هذا الارتفاع الهائل في أعداد السكان في فترة زمنية قصيرة تقدر بقرن ونصف فقط مقابل مسيرة حياة البشر التي تمتد لعشرات الآلاف من السنوات، حيث أنه في 1803 بلغ عدد سكان الأرض المليار رقم 1 ثم تضاعف هذا العدد بعد مرور 123 سنة ليبلغ المليار الثاني في 1927، فالمليار الثالث في 1960 بعد مرور 33 سنة فقط ، والمليار الرابع في 1974بعد 14 سنة فقط ، لتتقلص فترة تضاعف سكان الأرض وتبلغ 13 سنة في 1987 بالوصول إلى المليار الخامس،12 سنة فقط من بعد هذا التاريخ كانت كفيلة ليصل السكان إلى المليار السادس سنة 1999 والمليار السابع في 2012 هذه الزيادة الهائلة فرضت تحديات كبيرة على الحكومات وهي الموازنة بين العدد المتزايد من السكان واحتياجاتهم المتزايدة أيضا من جانب، ومن جانب آخر المحافظة على الموارد التي بدأت تستنزف بفعل هذه الزيادة وإبقاء نصيب منها لأجيال المستقبل.من هنا ظهر مصطلح التنمية المستدامة في المحافل الدولية والمعاهدات حيث تم اعتماده في تقرير بريندتلاند[1] (Brundtland) 1987لتكون البداية الحقيقية لمعالجة مشكل التزايد السكاني وتأثيره على الموارد وكيفية تحقيق التنمية في شتى المجالات بدون إهمال المشكلات التي قد تترتب على هذه التنمية.

انضمت الجزائر على غرار الكثير من دول العالم إلى هذه المعاهدات وصادقت عليها ، وطبقت الكثير من بنودها في محاولة لإحداث التوازن المطلوب بين الموارد المتاحة والنمو السكاني المتزايد خاصة في الفترة التي عقبت الاستقلال حيث انخفض معدل الوفيات عموما ومعدل وفيات الأطفال الرضع بالخصوص وارتفع معدل الولادات مما تسبب في زيادة كبيرة في معدل النمو السكاني، فازداد عدد السكان وتضاعف في أقل من 20 سنة فانتقل من12 مليون سنة 1966 إلى17 مليون سنة 1977 ليواصل عدد السكان في الارتفاع ويبلغ سنة 1987 عدد سكان قدره 23 مليون نسمة ثم 29 مليون سنة 1998إلى أن وصل إلى 34 مليون نسمة سنة 2008 وهي معطيات آخر تعداد أقيم في الجزائر في انتظار التعداد القادم سنة 2019 الذي سيكشف عن العدد الحقيقي للسكان الجزائريين. ومن هنا سنحاول أن ندرس مدىتحقيق البند الاجتماعي للتنمية المستدامة ممثلا في هدفين أساسيين الأول هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والثاني هو القضاء على الجوع والفقر، ثم مقارنة ذلك بما هو منصوص عليه في مبادئ التنمية المستدامة خاصة في بعدها الاجتماعي الذي يعتمد بالأساس على توفير الغذاء والصحة والسكن والمساواة بين الجنسين وتخفيض

نسب الفقر بين السكان. إذاً من هنا يمكننا أن نطرح السؤال الرئيسيالتالي**ما هو واقع وآفاق تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الجوع والفقر في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لسكان الجزائر؟** وللتفصيل أكثر في هذا التساؤل كان لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد في الإحاطة به في جوانبه المختلفة .

- ✓ **هل تحقق الجانب المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى سكان الجزائر؟**
- ✓ **ما هو واقعتحقيق البند المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع و ذلك بتوفير الغذاء للجميع في الجزائر؟**

تمت الإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية من خلال مجموعة من الفرضيات نحاول نفيها أو إثباتها من خلال هذه الدراسة، ولمعرفة إن كانت هذه الأهداف قد تحققت أم لاتزال، كان لابد من معرفة ما هي المؤشرات التي يمكننا بواسطتها قياس مدى تحقيق هذه الأهداف ، فمثلا في جانب الهدف المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فإن المؤشر الذي أوصت به الأمم المتحدة والذي يُمكننا من قياس هذا الهدف هو"**نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي ، بالإضافة إلى نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين 15-24 سنة و حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الفلاحي** "[2]أما بخصوص هدف القضاء على الجوع والفقر بين السكان فإن أهم مؤشرين يمكننا أن نقيس بهما هذين الهدفينهما نسبة السكان الفقراء إلى إجمالي السكان، ومعدل نقص التغذية بين السكان.

- ✓ **تحقق الجانب المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى سكان الجزائر**
- ✓ **لم يتم تحقيق البند المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع لدى سكان الجزائر**
- ✓ **تم تحقيق جزئي لهدف القضاء على الجوع لدى السكان في الجزائر**

قبل الخوض في مجريات الدراسة والإجابةعن الأسئلة، لا بد من توضيح الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والوسائل والطرق المستعملة في التحليل بالإضافة إلى المجتمع المستهدف والدراساتالسابقة والتعريف بأهم المصطلحات التي جاءت في هذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى الخروج بنتائج نستطيع من خلالها معرفة مدى تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بصفته عمود أساسي ومهم يتكامل مع العمودين الآخرين، الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، مع ربط كل هذا بالواقع المعيشي للسكان في الجزائر في الفترة التي عقبت الاستقلال إلى غاية السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة.

سنستعمل في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من إعطاء نظرة عن مدى تطبيق الجزائر وتحقيقها لأهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة للسكان في الجزائر خاصة ما تعلق بالمساواة وتمكين المرأة والقضاء على الجوع والفقر.

المجتمع المستهدف هم سكان الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 و 2015 وهي الفترة التي تحصلنا خلالها على المعطيات التي تخص الموضوع محل الدراسة غير أنه قد تعذر العثور على بعض المعطيات لبعض العناصر التي تدخل ضمن دراستنا في هذه الفترة ، حيث لجأنا إلى تغييرها حسب طبيعة المعطيات والتواريخ التي توفرت فيها المعلومة المراد دراستها.

أبرز الدراسات التي تحصلنا عليها وتناولت بعض الجوانب في موضوع البحث كانت أطروحة دكتوراه بعنوان " التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة " من إعداد عيسى بلخوخ من جامعة الحاج لخضر باتنة والجزء المهم الذي اعتمدنا عليه في إثراء الجانب النظري كان الفصل الثالث الذي يتناول مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وخصائصها وتأريخها وأهدافها وأبرز الاتفاقيات الدولية التي تناولتها ، أما الجزء المهم الذي أفادنا كثيرا في الجانب التطبيقي في بحثنا هو الذي تعلق بأهداف ومؤشرات تحقيق المساواة الاجتماعية حيث لخصه الباحث بشكل جيد

في جدول اعتمادا على منشورات الأمم المتحدة المتمثلة في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2010 ، بحيث احتوى الجدول على الهدف والمؤشر الذي يقاس به ، فمثلا الهدف الأول هو القضاء على الفقر المدقع ويقاس بمؤشر نسبة السكان الفقراء من إجمالي السكان ، أما الهدف المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين فيقاس بمؤشر نسبة الإناثإلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

التنمية المستدامة: لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة فجأة بل كان نتاجا لمجموعة من النقاشات سبقت تاريخ اعتماده، ولعل المشاكل البيئية التي بدأت في الظهور في منتصف القرن العشرين سرعت من النقاشات والتي كانت سببا في ظهور هذا المفهومفمؤتمر ستوكهولم 1972 المعني بالبيئة البشرية كان حجر الأساس لمناقشة المشاكل البيئية الناجمة عن النشاطات البشرية المتزايدة التي أصبحت تهدد البيئة الطبيعية ، لتكون البداية الحقيقية واعتماد مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 في تقرير أعدته رئيسة وزراء النرويجGroHarmelBrundtland وقد سُمي باسمها تحت مظلة الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة العالمية من أجل التنمية والبيئة حيث نص هذا التقرير على أن مفهوم التنمية المستدامة هو" **التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم**"[3]

أما في قمة الأرض التي عقدت في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 والتي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة" **فقد تم إعطاء الطابع الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة وذلك من خلال ثلاث ركائز (اقتصادية، بيئية ،اجتماعية) :تنمية فعالة اقتصاديا ، عادلة اجتماعيا ومستدامة بيئيا** "[4]بحيث أن الجانب الاجتماعي يعتبر هدفا والاقتصادي وسيلة والبيئي شرطا لتحقيق تنمية مستدامة. هذه القمة أعطت مفهوم التنمية بعدا جديدا عكس المفهوم التقليدي الذي طبعها لمدة طويلة من الزمن حيث راعت من خلالها حق أجيال الحاضر وأجيال المستقبل في تقاسم الموارد المتاحة وعدم الإجهاز على ما تبقى من قدرة الأرض في تلبية احتياجات البشر.

من المعلوم أيضا أنه في قمة ريو ديجانيرو سنة 1992 " **تم الإعلان فيها عن عولمة التنمية المستدامة ، غير أن العديد من المراقبين يشككون في إمكانية تحويلها إلى برامج محددة خاصة في تجسيدها على أرض الواقع. كما أن نتائج قمة جوهانزبور عام 2002 سارت في هذا الاتجاه حيث أشارت إلى أنه حتى لو تم التأكيد على تعزيز المشاركة ونقل المعرفة فالتحدي بالتأكيد يبقى الترجمة الفعلية للسياسات العامة القادرة على التنفيذ الفعال لمبادئ التنمية المستدامة**"[5]كل هذه التحديات تجعل من الصعب الاتفاق على الصيغة المناسبة لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة حيث أنها قد تعتبر لدى الكثير من الحكومات خاصة في العالم النامي أفكارا مثالية لا يمكن تطبيقها كونها تضع الكثير من العراقيل التي تحرمها من لحاق ركب التطور الذي وصلت إليه دول العالم المتقدمة من صناعة وتكنولوجيا وثقافة وتعليم ذلك أن التنمية المستدامة تفرض شروطا على طرق الإنتاج بحيث تراعي الجانب البيئي وهو ما لا توافق عليه الكثير من دول العالم النامي.

✓ **تحقيق الجانب المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى سكان الجزائر**

يعد هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهم الأهداف التي أوصت الأمم المتحدة بتحقيقها، و من بين المؤشرات التي تمكننا من التأكد من تحقيق هذا الهدف هو نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي.

أما بخصوص الجزائر فإن دستورها في مادته رقم 65 ينص على أن الحق في التعليم مضمون للجميع مع ضمان مجانيته في كل الأطوار وفي كل أنواع المؤسسات التابعة للدولة تعليمية كانت أو تكوينية، كما أنه إجباريفي الطور الأساسي ، مع اعتبارهاستثمارا طويل المدى ، كما ينص أيضا على المساواة وعدم التفرقة على أي أساس كان في مجال الحق في التعليم أو التكوين العموميين.

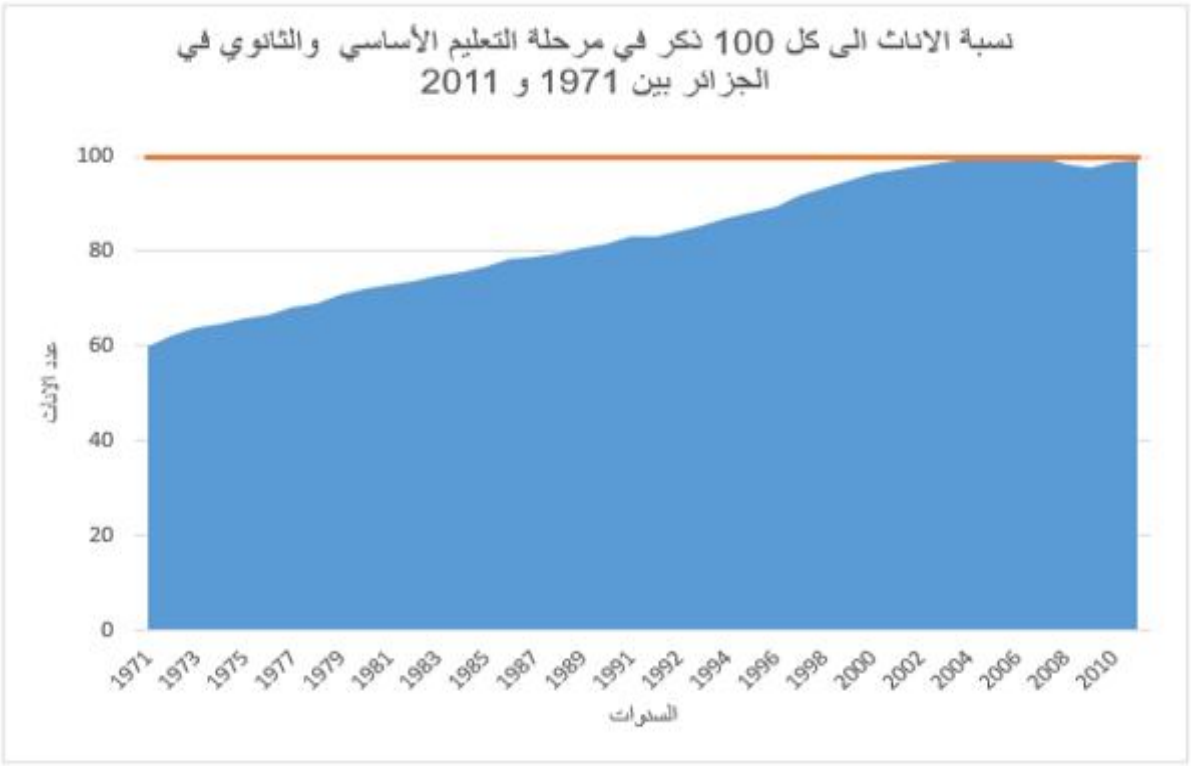

المصدر: البنك الدولي جوان 2017.

شهد معدل تمدرس الإناث ارتفاعا من سنة 1971 إلى غاية سنة 2011 حيث أن عدد الإناث المتمدرسات مقابل كل 100 ذكر ارتفع من 60 أنثى سنة 1970 إلى 82 أنثى مقابل كل 100 ذكر متمدرس ، لتتساوى عدد الإناث وعدد الذكور في التعليم الأساسي والثانوي بدأً من سنة 2006 حيث تتمدرس 100 أنثى مقابل كل 100 ذكر.

أما بخصوص نسب تمدرس الإناث وذلك حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإن الإناث في سن التمدرس ارتفعت نسبة التحاقهن بالتعليم من 32 % سنة 1965 إلى 89 % سنة 2011 ثم 91 % سنة 2008 من إجمالي الإناث في سن التمدرس ، وهو مؤشر إيجابي يدل على تحقيق الهدف الخاص بإدماج الإناث في التعليم وذلكما أثبتته الأرقام التي تشير إلى أن نسبة تمدرس الإناث لا تختلف عن نسبة تمدرس الذكور مع بعض الاستثناءات في بعض المناطق النائية التي تكون فيها الإناث أقل تمدرسا من الذكور نظرا للنقص في المرافق المدرسيةخاصة المتوسطات والثانويات والتي قد لا تتواجد في مثل هذه المناطق، مما يضطر الأولياء في كثير من الأحيان إلى إجبار الأنثى على عدم الالتحاق بالمدرسة البعيدة عن مكان الإقامة،غير أن هذه النسب تضل ضئيلة ولا تؤثر كثيرا على النسبة الوطنية التي تبقى مرتفعة .

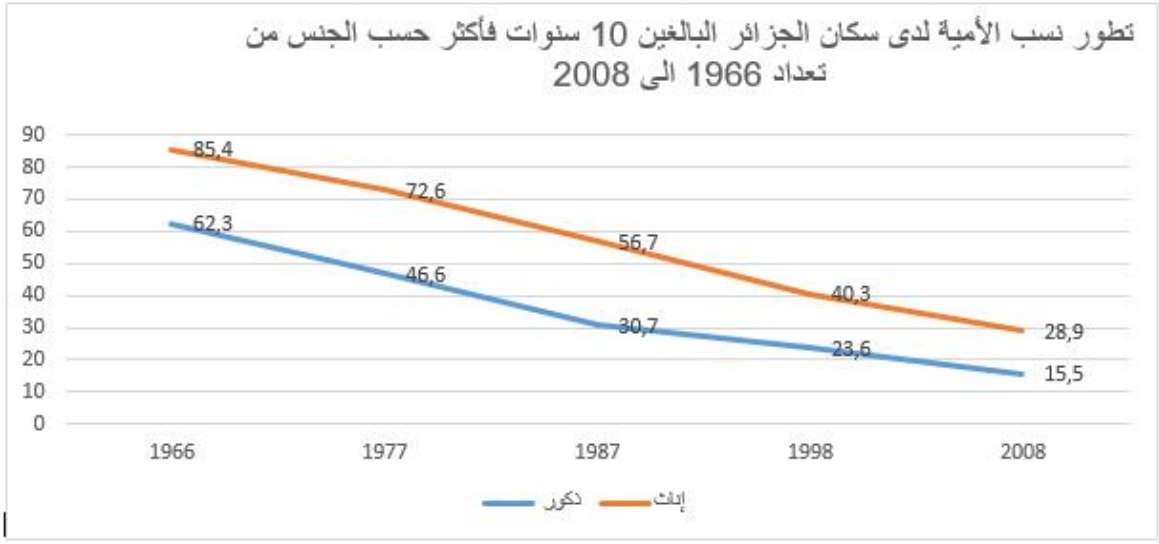

من المؤشرات التي نستطيع من خلال معرفتها إن كان قد تحقق هدف " تحقيق المساواة الاجتماعية" في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أم لا ، هو نسب الإناث إلى الذكور اللاتي تلمن بالقراءة والكتابة ، حيث نلاحظ أن نسبة الإناث الأميات أكبر من نسبة الذكور الأميين في كل التعدادات التي أجرتها الجزائر ، غير أن المنحنى يوضح أن النسب قد انخفضت من تعداد لتعداد موالي ، ففي تعداد 1966 كانت نسبة الإناث الأميات تبلغ 85.4 % من إجماليالإناث البالغات 10 سنوات فأكثر مقارنة بالذكور في نفس التعداد والذين بلغت نسبتهم 62 % أي بفارق 23 نقطة سلبي عن الإناث، ومرد هذا أن الجزائر كانت لاتزال تتخبط في المشاكل التي ورثتها من الاستعمار فأغلب السكان الجزائريين كانوا أُمين سواءًا من الذكور أو من الإناث ، غير أن نسبة الإناث ضلت أكبر نظرا لكون المجتمع كان جديد عهد بالاستقلال ولا تزال الأنثى لم تندمج بعد في المحيط الاجتماعي الجديد ، بالإضافة إلى الطبيعة المحافظة للأسرالجزائرية في تلك الفترة والتي تعتبر المهمة الأساسية للأنثى هي القيام بالأعمال المنزلية قبل أي عمل آخر ، ومع مرور الزمن استطاعت القوانين أن تنصف الأنثى وتعطيها حقوقا كثيرة وخاصة الحق في التعليم الذي كفلته كل الدساتير التي وضعتها الجزائر حيث بدأت النسب تنخفض فقد ربحت الإناث 13 نقطة لتنخفض نسبة الأمية في صفوف البالغات منهن 10 سنوات فأكثر وتبلغ 72.6 %في تعداد 1977 ثم 56.6 % في تعداد 1987 ف 40% في تعداد 1998 لتصل في نهاية المطاف إلى 28.9% في تعداد 2008 . قد تبدو هذه النسبة الأخير للوهلة الأولى مرتفعة لكن تفسيرها لا يعود للإناث الشابات بل يعود أغلبها للأجيال التي عاشت في الفترة الاستعمارية والفترات الأولى من الاستقلال حيث لم يكن التمدرس إجباريا ولم تكن الوسائل كافية للقيام بالعملية التعليمية التي يمكنها أن تمس كل السكان ، لذلك فإن هذا الارتفاع مرده للزخم السكاني من الإناث الأميات في تلك الفترة الذي لا تزال تظهر نتائجه إلى غاية يومنا هذا، مع العلم أن نسبة الأمية لدى الإناث المنتميات إلى الفئة العمرية 10-14 في تعداد 2008 تبلغ 3.5 % فقط وفي الفئة العمرية 15-19 تبلغ 5.6% . من هنا يمكننا أن نقول أن هناك تطور هام حصل في مجال تمكين المرأة من الحق في التمدرس والتعليم، وهو ما يثبت جزءا من الفرضية التي تقول أن المساواة قد تحققت على الأقل في مجال تمكين الأنثى من التمدرس شأنها شأن الذكر ولا توجد أي تفرقة في هذا المجال .

أما المؤشر الثاني الذي يمكن أن نقيس به تمكين المرأة فهو نسبة الإناث في الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي حيث ارتفعت هذه النسبة من 21 % سنة 1980 إلى أكثر من 33.83 %سنة 2010 أي بارتفاع قدره 12 نقطة، وهو مؤشر على دخول المرأة قطاع الوظائف بحيث أصبحت تشغل أكثر من ثلث الوظائف المتاحة مع وجود فوارق واختلافات في نسب الشغل حسب قطاعالتوظيف.

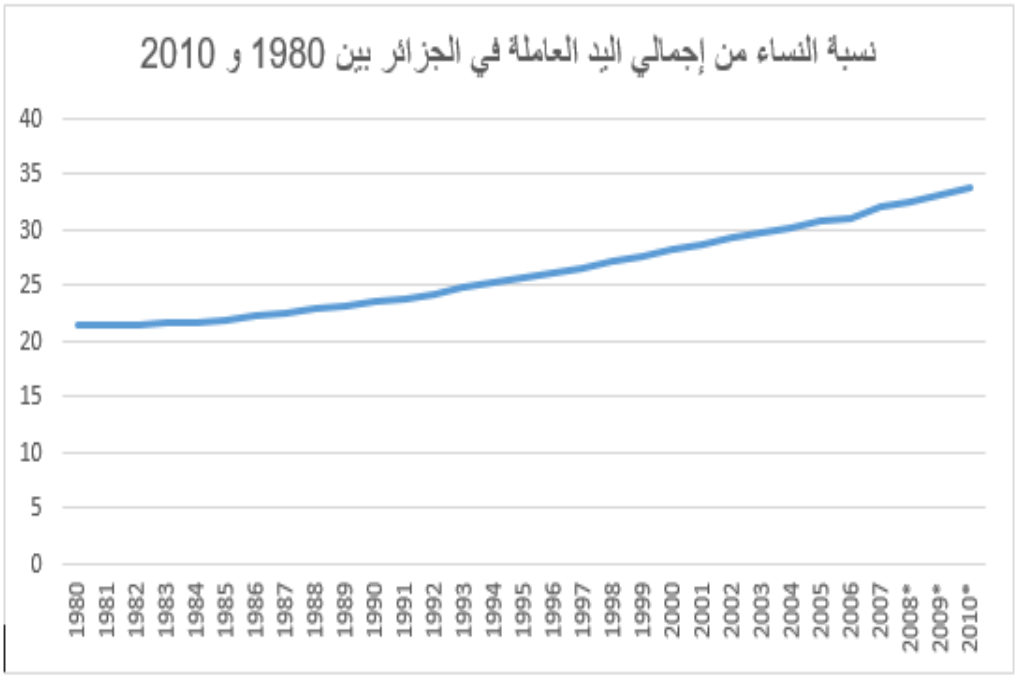

فمثلا في مجال التعليم في الطور الابتدائي والمتوسط تشكل النساء الموظفات النسبة الأكبر ب 55 % من إجمالي الموظفين وذلك سنة 2011 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ، لترتفع لأكثر من 64 % سنة 2014 أي أن النساء الموظفات في هذا القطاع تشكل الأغلبية وهذا ما يمكن إرجاعه إلى زيادة نسبة تمدرس الإناث في السنوات المذكورة سابقا.

✓ **تحقيق البند المتعلق بالقضاء على الفقرالجوع بتوفير الغذاء للجميع في الجزائر.**

يعتبر مسعى القضاء على الفقر أو بالأحرى تخفيض أعداد الفقراء إلى أقصى ما يمكن، من أهم المساعي التي تتابعهما منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ،حيث أن هذا الهدف يسعى إلى ضمان كرامة الإنسان أينما وجد بحيث لا يقل دخل الفرد على دولار واحد وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر المدقع والتخفيض أيضا من نسبة السكان الفقراء على المستويات الوطنية في كل دولة." **ففي سنة 2010 بلغ العالم المقصد المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية حيث خفض أعدد الفقراء إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990 وذلك قبل 5 سنوات من الأجل النهائي أي بحلول سنة 2015** "[6]وهي السنة التي حددتها الأمم المتحدة كآخر سنة للقضاء على الفقر المدقع ، غير أنه الكثير من العقبات تقف عائقا أما تحقيق هذا المسعى وذلك لصعوبة حصر جميع الفقراء في العالم وصعوبة الوصول إليهم خاصة الذين يعيشون في المناطق النائية ، فضلا عن استحالة إحصائهم في الكثير من الأحيان بسبب طبيعة الأنظمة التي تحكم الكثير من البلدان التي تعتبر ذلك تدخلا في القضايا الداخلية للدول.

يبلغ معدل السكان الذين يعانون من الفقر 5.5 % من إجمالي الجزائريين حسب إحصاءات البنك الدولي لسنة 2011 [7] ، 75% من هؤلاء الفقراء يعيشون في المناطق الحضرية وينشطون في مجال القطاعات التجارية الموازية ، وهو ما يعمق التفاوتات الاجتماعية خاصة في مجال الاستهلاك وفي مجال الأجور حيث يبلغ حجم التفاوت في الاستهلاك مثلا بين الفقراء والأغنياء نسبة 27[8] % وهي نسبة جد مرتفعة . أما بخصوص عدم المساواة في الأجور فإن النسب تبقى مرتفعة رغم تراجعها النسبي وذلك دائما حسب بيانات البنك الدولي والتي تشير إلى أن النسبة سجلت سنة 1980 قيمة قدرها 40% من عدم المساواة في الأجور لتنخفض وتبلغ 1995 نسبة 32% . تبقى هذه

النسب مرتفعة بحيث أنه كلما اقتربت من الصفر كانت المساواة في الأجور وكلما ارتفعت عن الصفر كانت عدم المساواة.

أما فيما يخص تحقيق البند المتعلق بتوفير الغذاءفإنه هدف تسعى أيضا جل دول العالم لتحقيقه بمعية ومتابعة منظمة الأمم المتحدة وفروعها ، والجزائر بصفتها عضو في هيئة الأمم المتحدة حاولت تطبيق البنود التي جاءت بها الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة . ولمعرفة إن كان قد تحقق هذا الهدف أم لا في الجزائر،يمكن قياس ذلك من خلال متابعة معدل انتشار سوء التغذية الذي يعبر عن " **الاستهلاك غير الكافي أو الزائد أو غير المتوازن من المواد أو المكونات الغذائية والتي تسفر عن ظهور بعض من اضطرابات التغذية المختلفة ، اعتمادا على أي من تلك المكونات الغذائية الذي يمثل عنصر الزيادة أو النقصان في الوجبات الغذائية** "[9] ، أما نقص التغذية التي تدخل في معدل سوء التغذية فإنمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) عرفته بأنه وضعية الأشخاص الذين ليست لديهم كمية كافية من الطاقة الغذائية للحفاظ على حياة صحية ونشطة ، أما النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية فإنها تعطي نظرة عن الحالة الإجمالية للسكان ومدى انتشار نقص التغذية بين أفرادها.

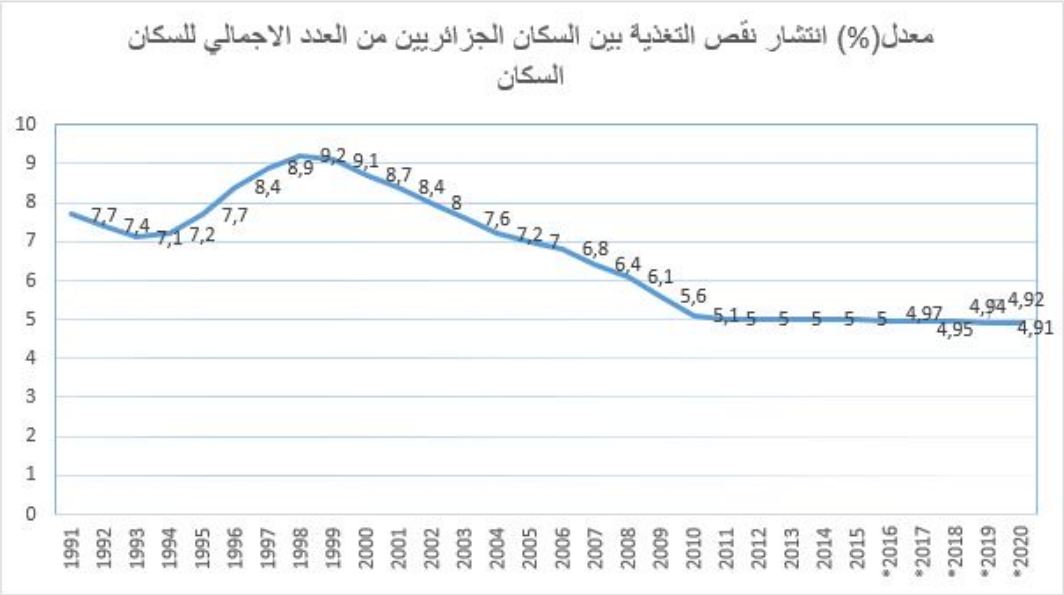

المصدر : البنك الدولي جوان 2017 – بالنسبة لسنوات 2016-2017-2018-2019 هي عملية اسقاط للمعدل.

تشير الأرقام التي نشرها البنك الدولي كما هو موضح في المنحنى الخاصة بالسكان الجزائريين على مدى 25 سنة أن هذا المعدل قد شهد تذبذبا بين السنوات لاعتبارات عديدة ، اقتصادية وسياسية وأمنية حيث حصر هذا المعدل في فترة التسعينات بين 7 و9 في المئة ، وهي الفترة التي شهدت مشاكل اجتماعية وأمنية واقتصادية كبيرة عاشتها الجزائر إبان العشرية السوداء، ومن بين هذه المشاكل نجد المشكل الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر في هذه الفترة وتسريح آلاف العمال بسبب الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، مما أثر مباشرة على الحالة الاقتصادية للعائلات الجزائرية وساهم في رفع نسبة الذين يعانون من نقص التغذية ، حيث بلغ ذروته في سنة 1998 لكنه سرعان ما بدأ في الانخفاض واستمر هذا الانخفاض إلى أن استقر عند 5 % من إجمالي السكان بين 2011 و 2015 ، هذا الانخفاض يمكن تفسيره بتحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية حيث ارتفعتأسعار النفط وارتفعت معها مداخيل الدولة ، فازدادت الوظائف وانخفضت معدلات البطالة لتصل سنة 2011 في حدود 10 %، وارتفعت حجم الأجور لدى الأسر الجزائرية كما ازداد معدل الاستهلاك وتحسنت معه تغذية الجزائريين،حيث انخفضت بفضل ذلك نسبة الذين يعانون من نقص في التغذية .أما عن الآفاق فإن البنك الدولي يتوقع استمرار هذا الانخفاض بين سنوات 2016 و 2017.وفيالأخير يمكننا

أن نقول أنه تم تحقيق جزئي للهدف المتعلق بالقضاء على الجوع بحيث لا تزال فئة من السكان تقدر ب 5% تعاني من نقص في التغذية تمنعها من التمتع بحياة صحية ونشطة.

من خلال كل ما تم ذكره يمكن ملاحظة أن هدف تحقيق المساواة وتمكين المرأة في الهدف الاجتماعي للتنمية المستدامة قد وصل إلى مرحلة متقدمة خاصة فيما تعلق بالتمدرس والوظائف ، فالأنثى في الجزائر لها نفس الحق في الوصول إلى مقاعد الدراسة شأنها شأن الذكر، حيث كفلت لها جميع الدساتير التي وجدت في الجزائر الحق في التعليم والتكوين في المؤسسات العمومية ، فتطور الأرقام من بعد الاستقلال إلى غاية العشرية الأولى من القرن 21 يثبت التحسن الكبير في معدلات تمدرس الإناث ، ففي مقابل تمدرس 60 أنثى مقابل كل 100 ذكر سنة 1971 في التعليم الأساسي والثانوي ارتفعتإلى 100 أنثى مقابل كل 100 ذكر في سنة 2010، نفس الأمر ينطبق على نسب الأمية التي انخفضت من 85 % سنة 1971 لدى الإناث البالغات 10 سنوات فأكثر إلى 28 %في 2010 وهو مؤشر إيجابي قد يتحسن أكثر في العقدين القادمين نظرا لأن النسبة الأكبر من الأجيال التي لم تتمدرس تكون قد انخفضت بفعل عامل الوفاة ، ذلك أن أغلب النساء الأميات ينتمين إلى أجيال عاشت فترة الاستعمار حيث لم يكن التعليم ممكنا للأهالي الجزائريين أو يرجع إلى الذين عاشوا في السنوات الأولى من الاستقلال حيث تميزت تلك الفترة بنقص المرافق التعليمية والتكوينية ، بالإضافة إلى التقاليد السائدة في تلك الفترة والتي كانت تحرم الأنثى من الالتحاق بالمدارس و التعلم. أما أغلب النساء المنتميات لجيل الاستقلال فقد تمدرسن وتمكن من اكتساب المعارف التي تخرجهن من دائرة الأمية .نفس الأمر يمكن ملاحظته في مجال الحصول على الوظيفة فقد تحسنت النسبة حيث ارتفعت من 20 % سنة 1980 إلى 35 % سنة 2010 من إجمالي اليد العاملة ، هذه النسبة ترتفع في قطاعات كالصحة والتعليم حيث تشكل النساء أغلبية الموظفين بنسبة 64 % من الوظائف.وفي الأخير ومن خلال هذه الأرقام والنسب يمكننا أن نقول أن الجانب المتعلق بالمساواة وتمكين المرأة قد تم تحقيقه جزئيا خاصة في مجال التعليم والتوظيف.

أما في مجال مكافحة الفقر والقضاء على الجوع لدى السكان الجزائريين فقد تحسن الوضع مقارنة بالسنوات التي عقبت الاستقلال ذلك أن الأرقام تشير إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية قد انخفضت من 9 % في نهاية القرن العشرين إلى 5 % في سنة 2015 وهي مرشحة حسب استشراف البنك الدولي إلى الانخفاض أكثر في السنوات الخمس القادمة لتبلغ 4% سنة 2020 ، نفس الأمر يمكن ملاحظته بالنسبة لعدد الفقراء حيث أن 5.5 % من الجزائريين ينتمونإلى فئة الفقراء وذلك في سنة 2011 مما يعمق التفاوتات الاجتماعية خاصة في مجال الاستهلاك والذي بلغت نسبته 27 ٪كفارق بين الأغنياء والفقراء وهي نسبة جد مرتفعة . أما بخصوص عدم المساواة في الأجور فإن النسب تبقى مرتفعة رغم تراجعها حيث بلغت سنة 1995 نسبة 32%لتبقى هذه النسب مرتفعة بحيث أنه كلما اقتربت من الصفر كانت هناك مساواة في الأجور وكلما زادت عن الصفر كانت عدم المساواة في الأجور.

تمكننا هذه النتائج من القول أنه تحقق جزئيا الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع ولم يتحقق الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر في الإبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر.

المراجع:

1- تقرير بريندتلاند (Brundtland) 1987 رئيسة وزراء النـــرويج GroHarmelBrundtland بعنـــوان " مســـتقبلنا"، الأمـــم المتحدة.

2- عيسى بلخوخ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة – دراسة حالة الجزائر ، جامعة الحاج لخضر باتنة السنة الجامعية 2015/2014

3- UN Documents Gathering a body of global agreements Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future Transmitted to the General Assembly as an Annex to document A/42/427 - Development and International Co-operation: Environment

4- http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/developpement-durable.htm le 03/06/201712 :43

5- Arnauld de Sartre Xavier, Berdoulay Vincent, « Introduction Comment s'approprier le développement durable ? », Des politiques territoriales durables ?, Versailles Cedex, Editions Quæ , «Indisciplines», 2011, 160 pages URL : www.cairn.info/des-politiques-territoriales-durables--9782759216413-page-7.htm.

6- www.albankaldawli.org/ar/topic/povrety/overview 03/06/2017 14.48

7- 8- www.banque mondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-the-maghreb-but-inequality-persist 05/06/2017 1.28

9- https://ar.m.wikipzdia.org/wiki/سوء-التغذية 04/06/2017 18.46

10- تكواشت عماد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، واقع آفاق الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،السنة الجامعية 2012/2011

الملاحق:

الجدول رقم 01: تطور نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي .

تطور نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي			
النسبة مقابل كل 100 ذكر	السنة	النسبة مقابل كل 100 ذكر	السنة
0,82949001	1991	0,59903997	1971
0,84262002	1992	0,62366003	1972
0,85440999	1993	0,64049	1973
0,87028003	1994	0,64771998	1974
0,88353002	1995	0,65806001	1975
0,89516997	1996	0,66724998	1976
0,91837001	1997	0,68089998	1977
0,93365499	*1998	0,69102001	1978
0,94893998	1999	0,70763999	1979
0,96415001	2000	0,71969998	1980
0,97378999	2001	0,72934002	1981
0,97988999	2002	0,73834002	1982
0,99028999	2003	0,747495	*1983
0,99552	2004	0,75664997	1984
0,99882001	2005	0,76736999	1985
1,00065005	2006	0,78275001	1986
1,00031996	2007	0,78966999	1987
0,98474997	2008	0,79733998	1988
0,97688001	2009	0,80852997	1989
0,99062997	2010	0,81708997	1990
0,99096	2011	0,82949001	1991

المصدر: معطيات البنك الدولي –أما بخصوص سنتي 1993 و1998 فقد تم حسابهما بواسطة طريقة الاستيفاء الخطي نظرا لغياب معطيات عنهما $Y= y1+((x-x1)/(x2-x1))*(y2-y1)$

الجدول رقم 2: تطور نسبة اليد العاملة النسائية من إجمالي اليد العاملة من 1980 إلى 2010

تطور نسبة اليد العملة النسائية من إجمالي اليد العاملة من 1980 إلى 2010			
1980	21,45	1996	26,06
1981	21,41	1997	26,54
1982	21,55	1998	27,12
1983	21,66	1999	27,69
1984	21,78	2000	28,3
1985	21,84	2001	28,79
1986	22,22	2002	29,34
1987	22,48	2003	29,84
1988	22,93	2004	30,29
1989	23,16	2005	30,79
1990	23,59	2006	31,09
1991	23,9	2007	32,05
1992	24.3	2008*	32,57
1993	24,78	2009*	33,2
1994	25,25	2010*	33,83
1995	25,66		

المصدر : البنك الدولي جوان 2017

الجدول 3: تطور معدلات الأمية لدى السكان الجزائريين البالغين 10 سنوات فأكثر حسب الجنس

	التعداد				
	1966	1977	1987	1998	2008
الذكور	62,3	46,6	30,7	23,6	15,5
الإناث	85,4	72,6	56,7	40,3	28,9
المجموع	**74,6**	**59,9**	**43,6**	**31,9**	**22,1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات